قضايا سياسية

اسم المقال: دور التخطيط الاستراتيجي في صناعة القرار الامريكي
اسم الكاتب: م.د فينوس غالب كامل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9559
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 14:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور التخطيط الاستراتيجي في صناعة القرار الأمريكي[▽]

The role of strategic planning in American decision-making

م.د فينوس غالب كامل*
Dr. Venus Ghalib Kamel

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة التخطيط الاستراتيجي ودوره في صناعة القرار الأمريكي ،اذ يتناول البحث مفهوم التخطيط الاستراتيجي ، وأهميته في رسم السياسات العامة ، وتأثيره على القرارات السياسية، الاقتصادية، والعسكرية. كما يحلل كيفية استخدام الولايات المتحدة الامريكية لهذا النهج لمواجهة التحديات وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية .

يعتمد البحث على أمثلة واقعية لتوضيح العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وفعالية القرارات الامريكية ، كما يناقش العوامل التي تؤدي إلى نجاح أو فشل التخطيط الاستراتيجي ، ويستخلص دروسًا يمكن الاستفادة منها في دول ومؤسسات أخرى. أخيرًا، يقدم البحث توصيات لتعزيز التخطيط الاستراتيجي كأداة أساسية في تحسين الحوكمة واتخاذ القرار الفعّال.

الكلمات المفتاحية : التخطيط الاستراتيجي , صناعة القرار , الاستراتيجية الوطنية , الولايات المتحدة الأمريكية , تحليل السياسات , الأمن القومي .

abstract:

The purpose of this research is to study the organic planning in the United Industry Alliance, focusing on an applied model. It takes the concept of good planning, and its importance in the overall picture, well into political, economic, and military policy. It also analyzes how the United States has used this year to address the challenges that nationalism targets. The research draws on typical examples to illustrate the differences between researcher and decision effectiveness. It also discusses the factors that lead to the success or failure of dynamic planning, and draws lessons from it in other countries. Finally, the researcher begins to help in planning the goal as a basic tool in enhancing effectiveness.

Keywords: strategic planning, decision-making , national strategy , USA , Policy Analysis, national security .

▽ تاريخ التقديم : 2025/1/2 تاريخ القبول: 2025/2/6 تاريخ النشر: 2025/3/31

* جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية venus.g@cis.uobaghdad.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة:

تبرز حاجة الدول اليوم إلى التخطيط الاستراتيجي لصياغة إستراتيجيتها القومية، التي ترسم بدقة خيارات السياسة الخارجية للدولة، وتصون ضمن الموارد المتاحة لها أمنها القومي ولأهمية هذه العملية أدركت الولايات المتحدة الامريكية ومن ورائها الغرب، ضرورة مأسسة عمليات التفكير والتخطيط الاستراتيجيتين، من أجل تنظيم عملية التخطيط جهداً وفكراً وأداءً، اذ يوجد في الولايات المتحدة الامريكية اليوم ما يقارب (2000) مؤسسة بحثية تمارس عملية التفكير الاستراتيجي وتقدم خيارات متنوعة لصناع القرار من أجل الحفاظ على المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية ، وصيانة أمنها القومي، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 ، ويتضح ذلك من متابعة سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة، اذ أن التهيؤ للمستقبل والتفاعل مع تداعياته ضمن إمكانيات معدة مسبقاً هما السبيل الوحيد للحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية .

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من الدور الحيوي الذي يلعبه التخطيط الاستراتيجي في صناعة القرار الأمريكي على المستويات المختلفة ، اذ يسعى البحث إلى تسليط الضوء على كيفية استخدام التخطيط الاستراتيجي في تحسين فعالية القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، كما يساهم في فهم العلاقة بين التخطيط السليم وصناعة قرارات مدروسة تؤثر في استقرار الدولة وتحقيق أهدافها بعيدة المدى.

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة مفهوم التخطيط الاستراتيجي وعلاقته الوثيقة بعملية صناعة القرار الأمريكي ، كما يسعى البحث إلى تحليل كيف تستخدم الولايات المتحدة التخطيط الاستراتيجي في صياغة قراراتها الكبرى وتحقيق مصالحها القومية واهدافها الحيوية ، بالإضافة إلى اكتشاف العوامل التي تسهم في نجاح أو فشل هذه الاستراتيجيات .

مشكلة البحث: كيف تتم عملية التخطيط الاستراتيجي داخل الولايات المتحدة الأميركية وكيف ترتبط هذه العملية بصناعة القرار ؟ تلك هي الإشكالية التي تتناولها هذه الدراسة بحثاً وتحليلاً، وللإجابة على اشكالية البحث يتطلب الاجابة عن الاسئلة التالية :

1. ما هو مفهوم التخطيط الاستراتيجي وماهي سماته ؟
2. كيف تتم عملية التوافق السياسي العام على عملية التخطيط الاستراتيجي الأمريكي؟
3. كيفية تأثير عملية التخطيط والتفكير الاستراتيجي في صنع القرار السياسي ؟
4. ما هي محددات التخطيط الاستراتيجي وماهي معوقاتها؟
5. ماهي عيوب ومزايا منظومة التخطيط الاستراتيجي الامريكي ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من اهم الدول التي تبنت التخطيط الاستراتيجي كعامل مهم واساسي في صناعة واتخاذ القرارات السياسية وعملت على

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

انشاء ودعم مراكز بحثية مختصة بوضع الخطط الاستراتيجية ورفد صانعي القرار بها ماساهم في وصول الولايات المتحدة الأمريكية لقمة الهرم الدولي "

الأطار المنهجي للبحث: اعتمدنا المنهج الوصفي والتاريخي في تقديم استعراض وجيز لموضوع التخطيط الاستراتيجي ودوره في صناعة القرار، فضلاً عن المنهج التحليلي لتوضيح سلوك الولايات المتحدة الأمريكية وتناقضاتها في النوايا غير المعلنة، كما اعتمدنا المنهج الاستشرافي في التنبؤ وصياغة مشاهد قابلة للتحقق في المستقبل القريب.

التخطيط الاستراتيجي كمصطلح رئيس في البحث :

يعد التخطيط الاستراتيجي فرعاً مهماً من فروع علم الإدارة، وتنبع اهميته من أنه يختص بمواءمة موارد الدولة مع أهدافها، واليوم في ظل تعقيد واقع العلاقات الدولية وتشابكها بسبب تداعيات العولمة والإرهاب، وتزايد معدلات النزاعات والصراعات الدولية، والأزمات الطبيعية، مثل أزمة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، والأزمات الاقتصادية العالمية ، والأزمات السياسية ، إضافةً إلى ثورة المعلومات والاتصالات والبرمجيات الحاسوبية التي يشهدها العالم ، كل هذه العوامل زادت من الحاجة إلى عملية التخطيط الاستراتيجي الذي يحقق المكانة المرموقة للدولة في النظام الدولي من خلال أسرع الطرق وأقل التكاليف هذا النظام الذي لا يزال تكوينه البنيوي يستند على واقع موازين القوى في العالم والمصالح الدولية[1].

ولكن لم يتفق الفقهاء على تعريف موحد لعملية التخطيط الاستراتيجي ، وبناءاً على ذلك ستعرض هذه الدراسة جملة من أبرز التعريفات الخاصة بتلك العملية، وصولاً إلى محاولة وضع تعريف عام وشامل لهذه العملية التي تعد من صميم العملية القيادية للدولة، فيعرف التخطيط الاستراتيجي على أنه " الجهد المنظم من أجل صياغة قرارات أساسية تشكل دليلاً وتضع إطاراً لما ينبغي أن تكون عليه الدولة، وما يجب أن تفعله ولماذا تفعله للحصول على أفضل النتائج " [2].

فيما عرفت تلك العملية على أنها " خطة عمل شاملة وطويلة المدى تحدد أسلوباً ومساراً لبلوغ أهداف طويلة الأجل باستخدام الموارد المتاحة " ، كما أن التخطيط الاستراتيجي يعني " جهد منظم تنتج عنه قرارات وأفعال رئيسة توجه الدولة وأفعالها باتجاه التركيز على المستقبل"[3].

---

[1] أحمد محمد عمر المدني، العلاقات الأمريكية الإيرانية وتأثيرها على الوضع الفلسطيني الداخلي (2006–2009) رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2010،ص56.

[2] مصطفى الفقهي ، التخطيط الأستراتيجي واثره على تطبيق متطلبات الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي(10)، ليبيا، 2017،ص127.

[3] رحمة زعيبي ، اثر التخطيط الأستراتيجي في اداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من منظور بطاقة ائلداء المتوازن ، رسالة ماجستير،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2014 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أما المفكر الفرنسي هنري فايول فيعرف التخطيط الاستراتيجي ، بأنه التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له [1]، ويرى جورج تيري التخطيط الاستراتيجي ، على أنه الاختيار المرتبط بالحقائق ووضع واستخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عند تصور وتكوين الأنشطة المقترحة التي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة[2].

ونستطيع هنا ان نضع تعريف اوضح وادق للتخطيط الاستراتيجي فنقول بأنه اسلوب عمل على جميع المستويات يعمل على تحديد الاتجاهات الواضحة والمدروسة لصانع القرار لتحقيق اهم الاهداف بأقل التكاليف اعتماداً على الموارد المتوفرة .

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى محورين ، تناول الأول سمات التخطيط الاستراتيجي ومكاسبه ومعوقاته ، اما الثاني فقد وضح هيكل صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ، وايضاً تأثير احداث 11 سبتمبر على التخطيط الاستراتيجي وصناعة القرار الأمريكي .

أولاً: سمات التخطيط الاستراتيجي ومكاسبه ومعوقاته

تعمل الحكومات على وضع رؤية إستراتيجية للدولة تنبثق عنها برامج تكتيكية تتعامل مع ملفات محددة للسياسة الخارجية وبرامج تكتيكية أخرى تتعامل مع تحديات الأمن القومي، وذلك بسبب التغير المستمر في أهداف السياسة الخارجية والتغيير المستمر في طبيعة تهديدات ومخاطر الأمن القومي للدول وبالتالي فإن عملية التخطيط الاستراتيجي هي عملية مستمرة بلا توقف في عالم سريع التغير ، لذا فأن اي عملية تخطيط أستراتيجي تمتلك سمات ولديها مكاسب ومعوقات .

1 : سمات التخطيط الاستراتيجي : يجب بدءاً أن نذكر بأن العملية التخطيطية تسير ضمن منهجية علمية في التفكير وهي جمع المعلومات، مع ضرورة توفر الدقة والموضوعية في تحليل المعلومات، ذلك لأن الأهداف التي سترسمها الخطة ستعتمد بشكل كبير على التحليل المعلوماتي، بسبب اعتماد العملية الاستراتيجية على دعامتين أساسيتين:

أ- الواقع الموضوعي من كل جوانبه المادية والتكتيكية والبشرية والتنظيمية .

ب- التفكير العلمي الذي يقيم ذلك الواقع الموضوعي، ويحدد نوع الاستراتيجية الأنسب لمصلحة الدولة مايعود بالفائدة الاكبر على عملية صنع القرار السياسي.

وهنا نستطيع ان نذكر اهم سمات التخطيط الاستراتيجي :

---

[1] سيد محمد جاد الرب ، التخطيط الأستراتيجي منهج لتحقيق التميز التنافسي دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2016 ، ص21.

[2] رافدة الحريري ، الأدارة والتخطيط التربوي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 16.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

- **ديناميكية التخطيط الاستراتيجي :**

لا يمكن القول بوجود إستراتيجية جاهزة تصلح لكل مكان وزمان، لأن العالم الحركي يتسم بالتغيير، وبالتالي فإن الظروف تتغير، وقدرات الدولة وإمكانياتها تتغير هي الأخرى.

اذن فإن عملية التخطيط تتصف بالاستمرار لمواكبة الدولة للتغييرات الإقليمية والدولية، فضلا عن استيعاب متغيرات بيئتها الداخلية، فعلى سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة الامريكية تعتمد على إستراتيجية (الاحتواء) في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، وبعد انهيار الأخير عام 1991 لم تعد إستراتيجية الاحتواء مجدية بعد هذا التاريخ، فتمت الاستعاضة عنها بإستراتيجية النظام العالمي الجديد، والتي استعيض عنها فيما بعد بالحرب الوقائية ضد الإرهاب [1].

- **السمة التفاعلية :**

يجب أن تكون هناك بيئة تفاعلية بين من يصممون الاستراتيجية وهم (القادة) وبين القواعد التي تعمل على تنفيذ الاستراتيجية، وأن تسود هذه البيئة أجواء من حرية الرأي والتعبير، لإفساح المجال أمام الإبداع، ذلك أن القيادة يجب أن تختبر باستمرار مخرجاتها التخطيطية ومدى فاعليتها، ولا يتم ذلك إلا عن طريق القواعد التنفيذية[2].

2 : مكاسب التخطيط الاستراتيجي ومعوقاته

من الأهمية بمكان أن تستعرض هذه الدراسة أهم المكاسب التي يحققها التخطيط الاستراتيجي ، دون تجاهل المعوقات ، ومن أهم هذه المكاسب والمعوقات نذكر ما يلي[3]:

أ – مكاسب عملية التخطيط الاستراتيجي :

- تعزيز التفكير والعمل الاستراتيجي ، وهذا بدوره يتيح أسلوباً أكثر منهجية في عملية جمع المعلومات عن البيئة الداخلية والخارجية للدولة، كما يهيئ مزيداً من الاهتمام بالهيكل التنظيمي للدولة، واتجاهاتها المستقبلية، بالإضافة إلى تحديد الأهداف القومية وبالتالي يعود بالنفع لعملية صنع القرار السياسي بصورة عامة وشاملة ، وأبرز مثال يمكن ذكره في هذا المجال، هو أن الحرب الباردة خلفت أجيالاً عالية الاحتراف في العمل الاستراتيجي داخل لولايات المتحدة الأمريكية، من جراء الاستمرار على العمل بصورة إستراتيجية (التفكير التخطيط التنفيذ التقييم) لاحتواء الاتحاد السوفيتي السابق.

---

[1] أيمن يوسف، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جامعة اليرموك، الأردن، المجلد5 العدد 1، 2008، ص142.

[2] مرفق محمد الضمور ، التخطيط الأستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ،2011 ، ص23.

[2] مرفق محمد الضمور ، التخطيط الأستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ،2011 ، ص23.

[3] جهاد عودة، مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2014، ص123.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

- تساعد عملية التخطيط الاستراتيجي الدول على صياغة نواياها واهدافها الحيوية والتعبير عنها وتنفيذها بوضوح، كما تساعد على إقامة أسس ثابتة لعملية صنع القرار في الدولة، ثم تنسيق ما ينتج عنها من قرارات على مختلف الاصعدة الداخلية والخارجية .
- إن عملية التخطيط الاستراتيجي ، يمكن أن تساعد الدولة على ممارسة أقصى درجات التوجيه وصنع القرارات على كافة المستويات، وهذه المسألة تتجسد ببعض الامثلة على صعيد العالم نذكر منها عندما أسس "ماو تسي تونغ" جمهورية الصين الشعبية عام 1949، اعتمد على التخطيط الاستراتيجي لدراسة واقع الدولة بصورة شاملة ، ماساعده أولاً بتوفير الأمن الغذائي للمواطن الصيني مشفوعا بالبناء القيمي للإنسان، ثم بدأ الاهتمام بالتعليم بعد تحقيق الهدف الأول ، ثم توجه الاهتمام إلى التصنيع بعد تحقيق الهدف الثاني كما انصب الاهتمام على بناء فلسفة الدولة الحديثة، وتحديد توجهاتها وأهدافها القومية.

اذن تساهم عملية التخطيط الاستراتيجي في تسريع استجابة الدولة للمتغيرات الداخلية والخارجية، وتحسين أداء مؤسسات الدولة، فالدول التي تتعامل مع هذه العملية الأساسية والهامة تجد القدرة على اكتشاف تحدياتها الرئيسة ومواجهتها.

- تساعد عملية التخطيط الاستراتيجي صناع القرار من السياسيين والقادة العسكريين ، في ممارسة أدوارهم ومواجهة مسؤولياتهم بشكل أفضل نظرا لما تنطوي عليه من توزيع دقيق للمهام والصلاحيات والواجبات والمسؤوليات، كما أن بالإمكان أن تساهم في تعزيز العمل الجماعي، واكتساب الخبرات للوحدات القرارية في الدول، وباختصار فإن الفائدة الاستراتيجية من هذه العملية هي الوصول إلى الأهداف القومية للدولة بأقل التكاليف والخسائر، وبأسرع وقت وبأقل جهد .

لذلك فإن تلك العملية تعتبر علم وفن الحفاظ على بقاء الدولة في بيئة قد تكون متصارعة أو متنافسة أو متحالفة أو متعاونة.

ب- معوقات عملية التخطيط الاستراتيجي وابرزها[1] :

- يعد غياب القيادة الاستراتيجية للدولة من أهم معوقات التخطيط الاستراتيجي ، خصوصاً إذا كانت تلك القيادة تمتلك الرؤية الاستراتيجية والقدرة على تطبيق تلك الرؤية على أرض الواقع، والتي تعتبر التخطيط الاستراتيجي من صميم عملها .
- عندما تفتقر الدولة إلى الموارد والمهارات اللازمة لعملية التخطيط الاستراتيجي ، تصبح تلك العملية مضيعة للوقت.

[1] محمد جمال مظلوم، ممدوح حامد عطية، الصراع النووي في قارة آسيا، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمي، القاهرة، مصر، 2010، ص13.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

- افتقاد الدولة للمعلومات الاستراتيجية اللازمة لعملية التخطيط الاستراتيجي ومن أهمها المعلومات الاستخباراتية الضرورية لتحديد النوايا الحقيقية للدول الأخرى، فإن ذلك يعد معوقاً هاما لعملية التخطيط الاستراتيجي .

3 : اسس التخطيط الاستراتيجي الأمريكي في مجال صنع القرار :

لعب القادة العسكريون من ذوي الرتب العليا، والذين لا يُسمح لهم تقليدياً بالمشاركة في العملية السياسية الأمريكية ، منذ الحرب العالمية الثانية دوراً أساسياً في صنع القرارات ذات الصلة بالسياسة الخارجية والأمن القومي، اذ تُعد وزارة الدفاع هي الفرع التنفيذي للحكومة الأمريكية تضع ما لديها من خبرة في مجال الأمن القومي تحت تصرف الرئيس، وعلى الجانب الآخر، فإن المادة رقم (1) من الدستور اعتبرت أن الكونجرس هو الفرع الأول للحكومة. وقد ذكر جيمس ماديسون، وهو أحد أهم من صياغ الدستور الأمريكي أن "السلطة التشريعية تسود بالضرورة في الحكومة الجمهورية"، حيث أشار ماديسون إلى جمعية وطنية تمثيلية يستجيب أعضاؤها لمصالح ممثليهم المحليين واحتياجاتهم، ويكون لديها نظام رقابة وتوازن يتم التأكيد عليه من خلال وجود مجلسين منفصلين، مما يُعد ضمانة لحقوق المواطنين وللفرعين الآخرين للحكومة، وذلك مقارنة بمكتب الرئيس الذي يُعد سلطة دستورية مركزة [1].

وعلى الرغم من ذلك، فقد تم اتخاذ قرارات أساسية تخص الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرات من السلطة التنفيذية ، ففي عقد الأربعينيات أقنع الرئيس ترومان الشعب الأمريكي بضرورة التراجع عن قرار تسريح القوات في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبأهمية الحفاظ على قوة عسكرية كبيرة في وقت السلم بهدف حماية الحلفاء الأوروبيين من التهديد الشيوعي المتنامي. وقد تسببت سياسة الاحتواء في النهاية بأزمة عسكرية أمريكية في كوريا وفي فيتنام ،وذكر جون اف كيندي أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى تأسيس جيش كبير يكون قادر على شن حربين كبيرتين بالإضافة إلى حرب صغيرة في توقيت متزامن. وفي أعقاب التجربة الفيتنامية قام ريتشارد نيكسون بتخفيض عدد الحروب التي يمكن للجيش الأمريكي شنها في توقيت متزامن إلى حرب كبيرة وحرب صغيرة فيما سُمي بإستراتيجية الحرب ونصف الحرب في عام 1969. ولم يقم رونالد ريجان الذي كان يتحكم في بناء عسكري ضخم ولا جورج بوش الأب الذي قام بعملية تخفيض للإنفاق العسكري وهي العملية التي عجلت بها ضغوط الميزانية وانهيار حلف وارسو، بتحديد عدد الحروب التي كانا ينويان أن يستعدا لها أما في عهد كلينتون فقد قامت وزارة الدفاع بدراسة إمكانية شن حربين كبيرتين وحرب صغيرة في توقيت متزامن[2].

---

[1] محمد طالب حميد، علاقات الإيرانية الأمريكية توافق أم تقاطع، الطبعة الأولى، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016. ص 294.

[2] محمد طالب حميد، علاقات الإيرانية الأمريكية توافق أم تقاطع، دار العربي للنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص 295.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إن سلطة المبادأة في نطاق الأمن القومي ، بالإضافة إلى المسألة الخلافية المتعلقة بأن الرئيس له سلطة مطلقة في مجال السياسة الخارجية (وهو الأمر الذي له تأثير على سياسة الأمن القومي) أدت إلى إثارة تساؤلات حول إمكانية مساءلة السلطة التنفيذية عما تتخذه من قرارات في مجال الأمن القومي، خاصة عندما يتم صنع السياسات بواسطة مسؤولين معينين وليسوا منتخبين، ممن يمكن في بعض الحالات أن يتصرفوا بدون إحاطة الرئيس بما يفعلون، وهذا ما حدث في قضية تهريب الأسلحة الأمريكية لإيران، والتي عُرفت بفضيحة إيران كونترا [1].

وعلى الرغم من قيام السلطة التنفيذية بأخذ زمام المبادرة فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي، فقد وجد الرؤساء الأمريكيون أنهم يحتاجون عملياً إلى نصيحة المراكز البحثية ومراكز الفكر وهي في الحقيقة بؤر التخطيط الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية . ومع كل ما سبق الا ان السلطة التنفيذية كانت تحتاج الدعم من السلطة التشريعية لذلك نجد الرئيس جورج بوش الأب تذكر الخطأ الذي ارتكبه ليندون جونسون الذي لم يحاول الحصول على دعم الكونجرس في قضية خليج تونكين، وسعى للحصول على موافقة الكونجرس على قرار الأمم المتحدة باستخدام القوة المسلحة ضد العراق وقد وافق الكونجرس على قرار مجلس الأمن، إلا أنه أعلن تفضيله الواضح للتوصل إلى حل سلمي لأزمة الخليج، وبمجرد اندلاع الحرب، قام الكونجرس بتأييد الرئيس بوش الأب [2].

ومن الواضح أنه بمرور الوقت، بدأ الفرعان التشريعي والتنفيذي يشتركان في عملية صنع القرار، وأصبحت الإجراءات الانفرادية من جانب السلطة التنفيذية التي تتجنب التشاور مع الكونجرس في عملية صنع القرار تتعرض لتحد بالشكل الذي أدى في النهاية إلى تأثيرات سلبية عليها وعلى الإدارة ذاتها، وذلك على العكس من السياسات التي تم اتخاذها عقب مفاوضات مبكرة وحلول وسط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وكان للتخطيط الاستراتيجي عظيم الاثر في جمع السلطتين بعملية صنع القرارات سيما القرارات التي تتعلق بالأهداف الحيوية والمصالح القومية الأمريكية .

ثانياً: التوافق السياسي العام على عملية التخطيط الاستراتيجي الأمريكي

يقول أفلاطون في كتابه (الجمهورية)، إن البداية هي أهم جزء من أجزاء العمل، وبعد التوافق السياسي بين صناع القرار في الدولة بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم حول أهمية التخطيط الاستراتيجي ، ينبغي أن يحدد هذا التوافق القادة والوزراء والخبراء الذين يتوجب حضورهم في عملية التخطيط الاستراتيجي ، للاستفادة من معلوماتهم وخبراتهم بشأن القضايا الاستراتيجية.

---

[1] محمد طالب حميد، علاقات الإيرانية الأمريكية توافق أم تقاطع، دار العربي للنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص 295.

[2] صبري سميرة، احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2011، ص 149- 181.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتتطلب عملية التوافق المبدئي هذه، ثلاث متطلبات، أولها الإدراك المبكر لصناع القرار بضرورة التخطيط الاستراتيجي ، وثانيهما وجود الرغبة والاهتمام اللازمين لعملية التخطيط، وثالثها وجود الوقت الكافي لدى صناع القرار للتفرغ من اجل عملية التخطيط، إضافة إلى ذلك توافر الموارد المادية والمعنوية اللازمة لهذه العملية.

وقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بمفهوم التخطيط ، اذ أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية مجموعة تخطيط السياسة الخارجية سنة 1947 للتعامل مع متغيرات ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وسرعان ما امتدت هذه التجربة إلى وزارات الخارجية في الدول الأخرى[1].

وبناء على ما تقدم سيناقش هذا المحور ثلاث عناصر، يتناول العنصر الأول دور التخطيط الاستراتيجي في صنع القرار للسياسة الخارجية الأمريكية واهم معضلاته ، ويتناول العنصر الثاني دور التخطيط الاستراتيجي في سياسة الأمن القومي عوامل تفعيل عملية التخطيط الاستراتيجي في صنع القرارات السياسة ، وتم تخصيص العنصر الثالث لمشكلات وأبعاد التخطيط الاستراتيجي في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي .

1 : دور التخطيط الاستراتيجي في صنع القرار للسياسة الخارجية الأمريكية

لا بد من التأكيد على أهمية التخطيط عموماً في السياسة الخارجية على وجه التحديد، فالتخطيط يمكن الدولة من توقع التطورات المستقبلية، وتوفير الأدوات اللازمة للتعامل معها ومن ثم فهو يقلل من حالة عدم اليقين التي تتميز بها السياسة الخارجية، بحيث لا يفاجأ صناع تلك السياسة بمواقف لم يستعدوا للتعامل معها، بالإضافة إلى ذلك، فإن تخطيط السياسة الخارجية يجعل الدولة قائمة على الفعل أكثر من رد الفعل، أي تمتلك روح المبادرة وزمامها. هذا وقد زادت أهمية التخطيط الاستراتيجي في العلاقات الدولية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب زيادة عدد قضايا السياسة الخارجية وتنوع أبعادها، وتزايد الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية، وظهور وحدات دولية جديدة، وقد أدت هذه الخصائص إلى تعقيد عملية صياغة السياسة الخارجية بشكل غير مسبوق، إذ خلقت أعباء جديدة على أجهزة صنع السياسة الخارجية لمتابعة القضايا الجديدة ولتوفير الخبرات الفنية اللازمة للتعامل معها[2]، والتعامل مع الأجهزة الحكومية الأخرى المهتمة بتلك القضايا، كذلك أصبح على أجهزة صنع السياسة الخارجية أن تتعامل مع القوى السياسية الداخلية، لذلك برزت الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي من أجل تقديم دليل عمل لأجهزة السياسة الخارجية وتنظيم موارد الدولة لتوظيفها بما يخدم تحقيق الأهداف القومية والاستراتيجية[2].

---

[1] صبري سميرة، مصدر سبق ذكره، ص 182.

[2] (1) ونوغي مصطفى ، التخطيط الأستراتيجي كألية لتعزيز الامن الوطني ، مجلة السياسة العالمية ، عدد 6 ، 2018 ، ص817.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لا شك ان التخطيط الاستراتيجي يبدأ من الهدف المستقبلي ويعمل لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه، بعكس صنع قرار السياسة الخارجية الذي يبدأ من السياسات الراهنة متجها نحو هدف مستقبلي، مايجعل التخطيط الاستراتيجي أشمل وأعم من عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، اذ تبدأ من عملية التفكير الاستراتيجي مروراً بعملية التخطيط الاستراتيجي ووصولاً إلى عملية اتخاذ القرار، وهذا يعني أن عملية تخطيط الاستراتيجي هي جزء من عملية صنع السياسة الخارجية ، هذا بالإضافة إلى جهد دائم لتحليل النسق الدولي الراهن، وتحديد الخصائص الأساسية للحقبة التاريخية الراهنة، على أن يتسم هذا التحليل بالتجرد من تأثير الأيديولوجية، لأنها تشوه القدرة على فهم حقائق التاريخ، وبالترابط المنطقي وتعدد المناهج المستخدمة في التحليل، وبالقدرة على استشراف الأحداث وتحديد أماكن الخطر المحتملة في المستقبل، من ثم يصبح من غير المنطقي الاعتماد على تحليلات التاريخ لتخطيط المستقبل، فمثلاً السياسة الخارجية الأمريكية اليوم تجاه روسيا الاتحادية، لا يمكن أن تنطلق من حقبة الحرب الباردة لتخطط سياستها الخارجية تجاه روسيا اليوم، وذلك بسبب الانعطافات الهامة في تاريخ العلاقات الدولية، التي أحدثها انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 [1].

وهنا يواجه التخطيط الاستراتيجي الأمريكي على صعيد السياسة الخارجية عدة مشكلات تنبع من خصائص تلك السياسة وهي خصائص ربما لا تتوافر بالقوة ذاتها في السياسة الداخلية لعل أهم تلك الخصائص هو[2] :

1. تميز البيئة الدولية بالمفاجأة الاستراتيجية والغموض، وتزايد الضغوط النفسية في مجالات صنع السياسة الخارجية، وتعدد أزماتها، بالإضافة إلى ذلك تتميز بعدم وجود دالة واحدة للمنفعة يتم في ضوئها تقييم البدائل المتاحة ، فبعد أن يحدد صانع القرار الأمريكي البدائل المتاحة في موقف معين عليه أن يربط تلك البدائل بالنتائج المتوقعة على إتباع كل بديل، ويتحدد هذا الربط على دالة معينة للمنفعة (كالتكلفة المالية، أو النتائج الداخلية، أو أثر البديل على العلاقات الخارجية للدولة، وغيرها).
2. يمكن القول بأن السياسة الخارجية الأمريكية هي سياسة مخططة على المدى القصير في إطار برامج زمنية متعاقبة ، اذ أن التخطيط طويل الأمد للسياسة الخارجية الأمريكية لا يحدث إلا نادراً، وإذا حدث فإن صانع القرار يتجاهله ومن ثم فإن المنظور الدبلوماسي يركز على القضايا العاجلة والتعامل المباشر معها هذا في الوقت الذي تتصرف فيه العملية التخطيطية إلى التفكير في القضايا المستقبلية، أي تلك القضايا التي قد لا تكون ملحة في الوقت الراهن، ولكنها ستظهر في المستقبل.
3. احتياجات ووسائل المخطط المحترف تتناقض تماماً مع احتياجات ووسائل الدبلوماسي المحترف فمن ناحية يركز المخطط على تعريف المشكلات، وتحديد الأهداف والاستراتيجيات، وانتقاد السياسات وهي

[1] جهاد عودة ، مصدر سبق ذكره ، ص 123 .
[2] محمد طالب حميد ، مصدر سبق ذكره ، ص 296.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أمور لا يتدخل فيها الدبلوماسي، إذ أنه ينفذ السياسات، ولا يميل إلى انتقاد السياسات التي صاغتها قيادة وزارة الخارجية، من ناحية ثانية يركز المخطط على القضايا الآجلة، بينما يركز الدبلوماسي على القضايا العاجلة [1].

2: دور التخطيط الاستراتيجي في سياسة الأمن القومي

يعد تحديد استراتيجية الأمن القومي امراً الزامياً بموجب القانون ويتم تقديمه بأنتظام من قبل رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ، اذ يطلبها الكونجرس من كل ادارة جديدة منذ عام 1986 ، ففي عهد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ظهرت العقيدة الوقائية ، في حين دعا اوباما الى عالم خال من الاسلحة النووية وزيادة القوة الناعمة الامريكية ، اما في عهد ترامب فقد ركزت استراتيجية الأمن القومي في حماية الأرض والشعب وطريقة الحياة الأمريكية من خلال محاربة "التطرف" ومعالجة قضايا الهجرة وتعزيز النفوذ الأمريكي في نظام دولي قائم على المنافسة عبر تشجيع القطاع الخاص والأستثمار، وعلى صعيد اخر ركز بايدن على كبح جماع الدول المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية كالصين وروسيا وبناء التحالفات مع الدول ذات الاتجاهات المماثلة[2].

اذن نستطيع وصف سياسة الأمن القومي بأنها "ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يهدف إلى إيجاد الظروف السياسية القومية والدولية الملائمة لحماية القيم والمصالح القومية الحيوية وتعزيزها في مواجهة الخصوم الحاليين والمحتملين"، وهذا التعريف يمكن أن يساعد على تحديد النقاط التي يجب أن تتضمنها دراسة الأمن القومي، كما أنه يوضح بعض العناصر الأساسية التي يجب أن تتم دراستها من أجل فهم سياسة الأمن القومي وتقييمها، وذلك من خلال وضع هذه العناصر في إطار مفاهيمي ينظم العلاقة بين المتغيرات. وتتمثل أهم تلك العوامل فيما يلي[3]:

1- القيم والمصالح القومية الأمريكية:

تهدف "سياسة الأمن القومي" إلى حماية القيم الوطنية وتعزيزها، وتبدو تلك القيم غامضة ومجردة بطبيعتها، إلا أنها مهمة لتحديد سياسة الأمن القومي، لأن القيم تشكل الجوهر الأساسي لدولة ما، وتحدد الصفة الأساسية التي يتصف بها مجتمع ما.

---

[1] نصير مطر الزبيدي، ادارة الولايات المتحدة للازمات الدولية، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع.، الاردن، 2011. ص210.

[2] نبيل فهمي ، استراتيجية الامن القومي الأمريكية والشرق الأوسط ، المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة ، القاهرة ، 2022، ص 123.

[3] محمد جلوب وسارة الفرحان ، تأمل في كتاب صاموئيل هنتنجتون "تصادم الحضارات " ، اوراق فلسفية جديدة ، عدد (59) ، كندا ، 2021 ، ص 213 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إن القيمة الوطنية الأساسية هي البقاء، وبدون البقاء لا يمكن لأي دولة أن تحقق أياً من القيم الأخرى. ويتضمن البقاء حماية السكان والتكامل الإقليمي والسيادة، اما القيم التي تدرجها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مصالحها القومية هي العدالة والحرية والحفاظ على مجتمع ديموقراطي، بالإضافة إلى قيم أخرى مثل الرخاء والمكانة الاجتماعية وحماية إيديولوجية الأمة. وعلى الرغم من أن سياسة الأمن القومي يُعتقد منطقياً أنها مأخوذة من هيكل قيمي مُعَرّف بدقة، فإن هناك صراعات لا يمكن تجنبها تحدث بين القيم ، وقد وصف صاموئيل هنتنغتون تلك المشكلة بوضوح حينما قال: (إن النقطة الأساسية فيما يتعلق بالسياسة العسكرية هي علاقات توازن القوى فيما بينها وبين الأهداف الوطنية فالأخيرة تتصارع وغالباً ما يتم التوصل إلى تسويات، وعلى سبيل المثال فإن الحفاظ على حريات الأفراد قد يتصارع مع الرغبة في تأكيد الأمن العام في مواجهة الحملات الإرهابية، أو أن حماية الدول الديموقراطية الأخرى يمكن أن يفاقم من التهديد للبقاء المادي للولايات المتحدة) [1].

وهذه التعددية تتسبب في هيكل قيمي لدولة ديموقراطية يتم تحديده من خلال المنافسة والتسويات التي يتم التوصل إليها بين الجماعات ، أما فيما يتعلق بالدول السلطوية، فقد يكون هناك انفصال بين القيم التي تعتنقها الجماهير، ومعتقدات القادة الذين يحددون ما يتم اتباعه من سياسات [1]، وفي هذه الحالة تقوم المجموعة الحاكمة بتحديد القيم الوطنية، لذلك فإن في هذه الأنظمة بقاء نظام معين يُنظر إليه على أنه هدف أكثر أهمية من بقاء المجتمع ككل. وعلى سبيل المثال فقد بدا أن هتلر يرغب في التضحية بالمجتمع الألماني من أجل الإبقاء على النظام النازي.

وعلى الرغم من أن حماية القيم الوطنية تُعد هدفاً لسياسة الأمن القومي، فلابد من ترجمة تلك القيم إلى شيء أقل تجريداً ويرتبط بمواقف معينة حتى يمكن اعتباره أساساً لاتباع سياسة معينة. ومن خلال الربط بين القيم والبيئتين المحلية والدولية يمكن لصانعي القرار الأمريكي أن يعرفوا مصالح معينة كأهداف محددة يمكن أن تطمح السياسة إلى تحقيقها.

وهذا يتضح جلياً في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي خلال أزماته الثلاثة، فلا شك أن التدفق الحر للنفط من منطقة الخليج العربي يمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل تلك المصلحة في الحفاظ على قيمة أساسية هي الرخاء، فبدون النفط تتعرض الولايات المتحدة الأمريكية إلى حالة من الضعف الاقتصادي، وإذا ضعف الاقتصاد الأمريكي فإن حالة الرخاء التي يعيشها المواطنون الأمريكيون ستتراجع، ومن هنا يبدو واضحاً كيف يمكن أن تكون المصالح نابعة من القيم الوطنية.

---

[1] محمد جلوب وسارة الفرحان ، تأمل في كتاب صاموئيل هنتنجتون "تصادم الحضارات " ، اوراق فلسفية جديدة ، عدد (59) ، كندا، 2021 ، ص 213 .

[2] نصير مطر الزبيدي، ادارة الولايات المتحدة للازمات الدولية، مرجع سابق، ص212.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ولأن المصالح القومية يتم تعريفها على أنها نتاج التفاعل بين القيم وكل من البيئتين الدولية والمحلية، فإن الخطوة التالية في تحليل سياسة الأمن القومي هي فحص العناصر البيئية المحلية والدولية التي تتحد مع المصالح القومية لتشكل السياسة القومية عن طريق وضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بذلك ، وعلى سبيل المثال، فإن قرار زيادة أسعار الفائدة قي الولايات المتحدة الأمريكية يؤثر على الرفاهة الاقتصادية لدول غرب أوروبا من خلال نقل استثمار رأس المال من أسواقها. كما أن قراراً بتقليل الإنفاق الدفاعي الأمريكي من أجل ضبط الموازنة يؤثر على الأمن الأوروبي والثقة الأوروبية في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ومن أبرز الأمثلة على أن البيئة الدولية أصبح لها خلال العقود الأخيرة تأثير أكبر مما كان عليه الحال في الماضي على المصالح الداخلية الحيوية قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) حظر تصدير النفط إلى الدول المؤيدة لإسرائيل، وما تسبب فيه من تأثير سلبي على الاقتصاديات الغربية. وكانت النتيجة الواضحة لهذا الربط بين البيئتين المحلية والدولية هي زيادة القلق بشأن أحداث تحدث على بعد آلاف الأميال عن الولايات المتحدة الأمريكية [1].

2- البيئة الدولية:

يمكن التعرف على عدد من التأثيرات المهمة للتخطيط الاستراتيجي على سياسة الأمن القومي من خلال دراسة البيئة الدولية، ويقسم بعض الباحثين تلك التأثيرات إلى نوعين أساسيين:

النوع الأول: خاص بدولة معينة، أي التأثير على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى بشكل انفرادي.

النوع الثاني: نظامي، ويؤثر على المجتمع الدولي بأكمله.

تتأثر العلاقات بين الدول بكل من الجغرافيا والإيديولوجيا، فالدول تميل إلى توجيه قدر أكبر من الاهتمام بالدول المجاورة أو القريبة من الموارد الحيوية أو خطوط الاتصال، وتُعد سياسة الأمن القومي إلى حد كبير رد فعل على التهديدات المدركة في البيئة الدولية، ومستوى التهديد تحدده مقدرات الخصوم المحتملين ونواياهم، ولأن من الصعب تحديد النوايا بدقة، بالإضافة إلى إمكانية حدوث تغيير في تلك النوايا بسرعة، فإن صانعي القرار يرتكزون هنا على التخطيط الاستراتيجي للتقليل قدر الأمكان من حدوث المخاطر الخارجية التي تؤثر بشكل سلبي على الأمن الداخلي . وعلى الرغم من أن تهديد الأمن القومي لدولة ما يتأثر بقدرات ونوايا الخصوم المحتملين، فإن إدراك التهديد والتخطيط له وحساب تكاليف مواجهته هو من صنع التخطيط الاستراتيجي ويُحدد هذا الإدراك من خلال قيمة المعلومات التي جمعتها أجهزة الاستخبارات الوطنية عن الدول الأخرى، وبالتالي يُعد التخطيط الاستراتيجي عنصراً مهماً في تحديد سير

[1] رحمن عبد الحسين الظاهر، خيارات الاستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، مجلة كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2014، ص 10، 11.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، اذ ان التخطيط الاستراتيجي يحدد درجة الدقة التي يمكن من خلالها تحديد التهديد من خلال مدى اقتراب المفاهيم، بالإضافة إلى تحديد أفضل ردود فعل ممكنة [1].

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن الدولة هي عدوانية بطبيعتها، فإنها تعتبر ذلك مبرراً للتعامل مع أية زيادة يمكن أن تحدث في القدرات العسكرية للدول التي تعتبرها عامل تهديد على امنها القومي ، فهي ترى انه لابد من إقناع الخصوم بأنها قادرة وراغبة في شن حرب بسبب صراعات المصالح، بل تستطيع شن حربين في ان واحد نظراً لكفاءة ودقة التخطيط الاستراتيجي الأمريكي ودوره في حساب تكاليف ومنافع اي خطوة تخطوها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن العناصر الباقية في البيئة الدولية التي تؤثر على سياسة الأمن القومي يمكن أن تُعتبر نظامية وذلك لأن لها تأثيراً أكثر عمومية ففي ظل غياب حكومة عالمية، فإن الدول تعيش في حالة من الفوضوية، ودرجة الفوضوية تحددها العلاقات الاقتصادية والسياسية والتاريخية والثقافية بين الدول.

وعلى الرغم من أن الجهود التي تبذلها منظمات دولية مثل الأمم المتحدة لم يكن لها سوى تأثير محدود على تطور السياسة الأمنية، فإن العلاقات الدولية الأخرى مثل التحالفات تلعب دوراً رئيساً [2].

ولأن البعد السياسي في البيئة الدولية يتحدد من خلال المنافسة والتعاون، فكذلك البعد الاقتصادي للبيئة الدولية الذي تحدده المنافسة على الموارد المحدودة وتبادل السلع والخدمات بين الدول. وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق رخائها الاقتصادي على ما يتم استيراده من الدول الأخرى من موارد، بالإضافة إلى عملها على إيجاد أسواق خارجية لما تنتجه من سلع وخدمات، وقد أدت هذه العوامل إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت لديها مصالح في مختلف أنحاء العالم، كمواضيع امن الطاقة والقواعد العسكرية والحفاظ على امن الحلفاء وغيرها وهناك مخاوف أخرى مثل تضاءل الموارد غير المتجددة في ظل الطلب المستمر، والتغير المناخي، والزيادات السكانية، مما قد يكون له تأثير على سياسة الأمن القومي، ويُعد التصدي لتلك المخاوف في طبيعته مسألة غير عسكرية ولكنه في الواقع يتطلب التنافس على الموارد، وذلك من خلال خطط استراتيجية صُممت لمواجهة اي نوع من التهديدات[3].

3- البيئة المحلية:

توجد عوامل محلية معينة تكون محل فحص ودراسة من قبل التخطيط الاستراتيجي تؤثر على خيارات سياسة الأمن القومي، فمن أجل فهم أسباب تبني سياسة ما، من المهم فهم الطريقة التي ترى بها دولة ما العالم، والظروف الاقتصادية التي تفرض قيوداً على النفقات الدفاعية، والقيود السياسية التي تشكل المصالح وتؤثر على السياسة.

---

[1] صبري سميرة، احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 435.

(2) صبري سميرة، ، المصدر السابق، ص 437.

[3] رحمن عبد الحسين الظاهر، خيارات الاستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق، ص165.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتتفاعل البيئة المحلية مع قيم المجتمع وتشكل المصالح القومية، ويمكن أن يُنظر إلى البيئة المحلية من خلال أبعاد ثلاثة واسعة: اجتماعية واقتصادية وسياسية، وداخل هذه الأبعاد توجد متغيرات محلية تؤثر على وضع الخطط الاستراتيجية وبالاخص بعيدة المدى.

إن الأبعاد الاجتماعية للبيئة المحلية لها أصولها في التخطيط الاستراتيجي لأي دولة وبالتالي في عملية صنع القرار،كما يعد اتجاه الرأي العام بشأن قضايا الأمن القومي والرغبة في استخدام القوة العسكرية تعبيراً عن تلك العوامل الاجتماعية، قوة سياسية أخرى في البيئة المحلية ذات التأثير على سياسة الأمن القومي.

وتُعد العوامل الاقتصادية في البيئة المحلية من العناصر المهمة التي يدرسها التخطيط الاستراتيجي ، وتحدد درجة التصنيع وقوة الاقتصاد حجم الموارد التي يمكن استخدامها في اي عملية تخطيط ، وبالتالي لولا وجود تخطيط استراتيجي كفوء في الولايات المتحدة الأمريكية لكان للنفقات الدفاعية تأثير سلبي على الاقتصاد الأمريكي، وذلك من خلال تأثيرها على التضخم والعمالة وأنماط الإنفاق ، فالمستويات الكبيرة من الإنفاق والممتدة لفترة زمنية طويلة يمكن أن تكون لها تأثيرات خطيرة على النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى تراجع جهود حماية المصالح والقيم الأخرى، فعند نقطة ما يمكن أن تتجاوز تكلفة تحقيق الأمن القومي الفوائد المدركة، خاصة عندما يكون من الصعب تحديد الفوائد [1].

يتكون التخطيط الاستراتيجي للبيئة المحلية من عناصر تُقدم الأساس للهيكل والعملية التي من خلالها يتم صنع سياسة الأمن القومي، حيث إن نمط النظام السياسي والتوجه الإيديولوجي للمجتمع يحددان إلى حد كبير كيفية تنظيم الحكومة، والتي تؤثر بدورها على الكيفية التي تُصنع بها قرارات الأمن القومي.

إن الطبيعة الديموقراطية والتعددية للنظام السياسي الأمريكي، والتي ترمز إليها المنافسة بين الجماعات على النفوذ واللامركزية السياسية كما تم تأسيسها من خلال التقسيم الدستوري للقوى بين الفرعين التشريعي والتنفيذي هما اللتان تضعان الأطر لعملية اتخاذ القرار.

3 : هيكلية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

كانت هناك عدة اقترابات نظرية لدراسة المصادر ذات التأثير على صنع القرار الأمريكي، من بينها النموذج الذي وضعه والكوت وهولتز، والذي حدد ثلاثة مصادر ذات تأثير على صنع القرار، وهي: البيئة السياسية الداخلية، والديناميكيات التنظيمية ودور الهيئة الاستشارية، ودور الرئيس . وقد طور نيومان هذا النموذج من خلال تقسيم البيئة السياسية إلى محتوى سياسي محلي ودولي، مما يسمح لهذا

[1] رانيه محمد طاهر، السلاح النووى بين مبادئ الشرعية الدولية وحتميات القوة بواسطة، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2014. ص 243.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

النموذج بأن يتضمن كل التأثيرات التي تتم على عملية صنع القرار من جانب السياسات الحكومية والإدارة الرئاسية والمؤسسات الأخرى [1].

ووفقاً لما سبق، فقد حدد نيومان عدداً من العوامل التي اعتبر أنها ذات التأثير الأكبر على صنع القرار ومن بين تلك العوامل: البيئة السياسية الدولية والمحلية، الديناميكيات الداخلية المؤسسية والبيروقراطية للفرع التنفيذي، والنمط القيادي للرئيس، والإدارة، والاستراتيجية السياسية.

وقد اعتبر نيومان أن الطريقة التي تؤثر من خلالها البيئة السياسية الدولية والمحلية في عملية صنع قرار تبدو واضحة، فالأحداث الدولية والتغير في اتجاهات الرأي العام المحلي وضغوطات الكونجرس يمكن أن تخلق جميعها مطالب جديدة تؤثر على عملية صنع القرار للإدارة الأمريكية.

كما تضع الديناميكيات التنظيمية والبيروقراطية وفقاً لنيومان ضغوطات شبيهة التأثير على عملية صنع القرار فمن المعروف أن تلك القوى المؤسسية والبيروقراطية هي الفاعل الرئيس في عمل السلطة التنفيذية، ولكنها يمكنها فقط أن تؤدي إلى حدوث تغيرات في عملية صنع القرار إذا أدت الضغوط السياسية الدولية أو المحلية إلى التأثير على بعض نواحي التنافس المؤسسي أو البيروقراطي من خلال تسوية ذلك التنافس أو إعادة تشكيله أو بدئه من جديد.

1-أجهزة صنع القرار الأمريكي

وفيما يلي نبذة عن مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة والسلطات التي يُخولها الدستور لكل من تلك المؤسسات [2]:

أ: مؤسسة الرئاسة: تُعد الرئاسة أهم المؤسسات المشاركة في عملية صنع القرار الأمريكي ، فللرئيس سلطة المبادرة واقتراح السياسات وذلك في "رسالة الاتحاد" التي يُقدم فيها توصياته بشأن الإجراءات التي يراها ضرورية ومناسبة لتتحول إلى سياسات (م2/1/1)، اذ ان للرئيس كل السلطات التنفيذية (تطبيق التشريعات وتنفيذ السياسات). وفي إطار السياسة العسكرية ينص الدستور على أن الرئيس هو القائد الأعلى للجيش والأسطول الأمريكي. وتتوافر لدى الرئيس مصادر معلومات من مؤسسة الرئاسة والإدارات المعاونة والمخابرات المركزية، مما يمكنه من وضع مشروعات السياسات، وبالتالي تتحقق له سلطة المبادرة، وتشمل مؤسسة الرئاسة كلاً من: الرئيس الأمريكي والمكتب التنفيذي للرئيس.

- **الرئيس الأمريكي:**

حدد الدستور للرئيس الأمريكي مجموعة من السلطات الخاصة به في مجال صنع القرار والأمن القومي والشؤون الخارجية، ومجموعة أخرى مشتركة بينه وبين الكونجرس، وتتمثل السلطات الخاصة بالرئيس في

---

[1] عصام نعمان، العرب والعالم بعد 11 ايلول "التطورات في الولايات وانعكاساتها العربية"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 30.

[2] عصام نعمان، العرب والعالم بعد 11 ايلول "التطورات في الولايات وانعكاساتها العربية"، مرجع سابق، ص 34.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

سلطة المبادرة واقتراح السياسات، بالإضافة إلى تطبيق التشريعات وتنفيذ السياسات، كما ينص الدستور على أن الرئيس هو القائد الأعلى للجيش والأسطول الأمريكي أما في إطار السلطات المشتركة مع الكونجرس، فللرئيس السلطة بناء على مشورة مجلس الشيوخ وموافقة ثلثي أعضائه في عقد المعاهدات، كما أنه بناء على مشورة المجلس وموافقته يعين السفراء والقناصل وكبار ضباط القوات المسلحة وأعضاء الوكالات المهمة مثل وكالة الطاقة الذرية ومجلس الأحتياطي الفيدرالي .

أما فيما يتعلق بالتأثير الفعلي للرئيس على عملية صنع القرار فيُعد مسالة أكثر تعقيداً، حيث إن دوره يتحدد وفقاً للنموذج الذي وضعه نيومان من خلال ثلاثة عناصر مختلفة وهي: النمط القيادي الرئاسي، وإستراتيجية الإدارة الرئاسية، والاستراتيجي ة الرئاسية. يوضح كل من تلك العناصر نمطاً مختلفاً من التأثير الرئاسي في عملية صنع القرار، وتساعد دراسة تأثيرات تلك العناصر على تقديم صورة واضحة لدور الرئيس في عملية صنع القرار. ويُقصد بالنمط القيادي للرئيس اختيارات الرئيس نفسه بشأن إلى أي مدى يريد الرئيس أن يشارك في عملية صنع القرار التي تقوم بها الإدارة الأمريكية ومدى قربه من مستشاريه سواء بشكل منفرد او جماعي أما بالنسبة للنمط الإداري، فيشير إلى خطته المفضلة فيما يتعلق بعملية صنع القرار الإداري، وما إذا كان ينبغي لتلك العملية أن تمر من خلال هياكل معينة كلجان مجلس الأمن القومي، أو من خلال تدفق المعلومات، بالإضافة إلى الأدوار التنظيمية والبيروقراطية للوكالات الرسمية ، فضلاً عن المسؤولين الحكوميين مثل وزير الخارجية. اما التخطيط الاستراتيجي فهو ضروري ويحتل مكانة اساسية في صناعة القرار الرئاسي لأنه يساعد الرئيس في تحديد أهدافه والفرص المتاحة أمامه في موقف معين، ما يساهم في الحفاظ بالتالي على الأمن القومي فيأخذ حيزاً مهماً في اهتمامات الرئيس خصوصاً اذا ما حدثت أزمة تهدد الولايات المتحدة الأمريكية (1).

ولكن – ومع كل ماسبق – فأن الاهتمامات السياسية للرئيس تؤثر إلى حد كبير على تغير تلك الأولويات وعلى الكيفية التي تحظى بها قضايا الأمن القومي بالاهتمام الأكبر، ويُعد الرئيس عنصراً أساسياً في المناورات التي تشهدها عملية صنع القرارات ذات الصلة بالأمن القومي، فعلى الرغم من أن العناصر الأخرى يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تغييرات في عملية صنع القرار، فإن تلك التغييرات يصنعها الرئيس أو كبار مستشاريه. وتُعد هذه التعديلات في عملية صنع القرار استجابة للتطورات في البيئة السياسية الدولية والمحلية، و/أو الأساليب التي يتم من خلالها التأثير على الديناميكيات الداخلية المؤسسية والبيروقراطية بفعل البيئة السياسية المتغيرة ، وهذا يتم رصده بصورة شبه مؤكدة في التخطيط الاستراتيجي الذي يدعم الرئيس في صنع قراراته .

– **المكتب التنفيذي للرئيس:** لا تعني الرئاسة الأمريكية الرئيس بمفرده، وإنما هي جهاز ضخم يضم أكثر من ألف موظف دائم، بالإضافة إلى عدد كبير من الموظفين غير الدائمين ، ويشمل هذا الجهاز الضخم

(1) عصام نعمان، العرب والعالم بعد 11 ايلول "التطورات في الولايات وانعكاساتها العربية"، مرجع سابق، ص 36.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

كلاً من: مكتب البيت الأبيض، مكتب الميزانية، مجلس المستشارين الاقتصاديين، مجلس الأمن القومي، مجلس الطيران والفضاء القومي، مجلس التخطيط للطوارئ، ومكتب العلوم والتكنولوجيا.

وسنسلط الضوء بصورة مختصرة على اهم جهازين في المكتب التنفيذي نظراً لأهميتهما في عملية صنع القرار، الا وهما مكتب البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي .

يحتل مكتب البيت الأبيض مركز الصدارة في المكتب التنفيذي للرئيس، ويضم المكتب سكرتيري الرئيس ومساعديه الإداريين والمساعدين والمستشارين الخصوصيين له، ويقوم المكتب بعدد من الوظائف منها[1]:

أ- إعلام الرئيس بأنشطة الوزارات والهيئات التنفيذية ومشاكلها.

ب- العمل كرابطة بين الفرع التنفيذي والفرع التشريعي بما يضمن نجاح برامج الإدارة في الكونجرس.

ج- تقديم النصيحة للرئيس حول المسائل العسكرية والأمن القومي.

د- مراجعة نصائح الخبراء والبيروقراطيين والوزراء ومشورتهم.

ويقوم مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي بعدد من الوظائف المتعلقة بتنسيق تدفق المعلومات إلى الرئيس في مجال الأمن القومي، وتتبع العمليات الحكومية لضمان حسن التنسيق وحسن الاستجابة لمطالب الرئيس، وتوصيل قرارات الرئيس وتعليماته إلى الوزارات والهيئات المختلفة، فضلاً عن العمل كمستشار شخصي للرئيس وتقديم التحليلات اللازمة له في مسائل الأمن القومي.

اما **مجلس الأمن القومي:** فقد شكل قانون الأمن القومي الأمريكي عام 1947 ركيزة مهمة في إعادة صياغة وتنظيم أدوات السياسة الخارجية والدفاع والاستخبارات في تاريخ النظام السياسي الأمريكي الحديث بعد الحرب العالمية الثانية، ولا يزال هذا القانون على الرغم من التعديلات الطفيفة التي طرأت عليه يعد المرجعية القانونية والعملية لمجمل نشاطات الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأمن القومي. ووفقاً لهذا القانون، تم إنشاء مجلس الأمن القومي، ليكون الهيئة التي تتولى تنسيق التعاون بين الإدارات والهيئات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بالأمن القومي ودراسة مشاكله وتقديم النصح للرئيس في هذه المجالات في شكل خطط وسياسات ليتخذ قراراته بشأنها [2].

ويتكون المجلس حسب نظامه الأساسي من رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ووزيري الخارجية والدفاع ومدير مكتب التعبئة المدنية والدفاعية، وقد تمت إضافة مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وأعضاء آخرين بحسب رغبة الرئيس مثل وزراء العدل والطاقة والخزانة والأمن الداخلي، ورئيس هيئة الأركان الذي حدده القرار بوصفه المستشار العسكري للرئيس، ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، ومستشاره للسياسة الخارجية الاقتصادية، ونائب وزير الخارجية، ورئيس هيئة موظفي البيت الأبيض، وسكرتير هيئة البيت الأبيض. وتتحدد فاعلية المجلس بالإطار الذي يرسمه الرئيس، ولذلك فقد

[1] عصام نعمان، العرب والعالم بعد 11 ايلول "التطورات في الولايات وانعكاساتها العربية"، مرجع سابق، ص 36.

[2] عصام نعمان، العرب والعالم بعد 11 ايلول "التطورات في الولايات وانعكاساتها العربية"، مرجع سابق، ص 37

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تم استخدام المجلس وتنظيمه بطريقة مختلفة تبعاً للرؤساء الأمريكيين المختلفين. وفي عام 1949 تم إنشاء منصب سكرتير تنفيذي للأمن القومي، والذي تحول في الخمسينيات من القرن الماضي إلى مساعد للرئيس لشؤون الأمن القومي، وفي السبعينيات من القرن الماضي إلى مستشار للأمن القومي، وتحول الطاقم الإداري لمكتب المستشار من بضعة مساعدين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة إلى جسم بيروقراطي متضخم يتجاوز 200 شخصاً موزعين على لجان مختلفة، هي عملياً بمثابة حكومات بديلة مصغرة داخل البيت الأبيض والمبنى المجاور له الذي يُطلق عليه اسم المبنى التنفيذي (1).

واستمر تطور دور مستشار الأمن القومي، وبخاصة مع قدوم هنري كيسنجر كوزير خارجية في إدارة الرئيس نيكسون، ثم برجنسكي في إدارة الرئيس كارتر، وقد كان نيكسون يشعر بشكوك عميقة في وزارة الخارجية آنذاك، لذا أراد من كيسنجر أن يدير السياسة الخارجية من داخل البيت الأبيض بدون أي اعتبار لبقية أعضاء وزارة الخارجية. وعبر السنوات وتغير الإدارات، تم إجراء تعديلات على أساليب عمل المجلس ونوعية الأشخاص المشاركين في اجتماعاته، وشكلت شخصية الرئيس ودرجة خبرته في الشؤون الخارجية والدفاع وكذلك أسلوبه في الإدارة عوامل حاسمة في كيفية استخدام هذه الأداة التي أُنشئت أصلاً لمساعدة الرئيس ترومان الذي كانت تعوزه الخبرة في الشؤون الخارجية والدفاع آنذاك في اتخاذ القرارات المصيرية استناداً إلى المشورة التي يمكن أن يوفرها له أعضاء بارزون في حكومته. وكان هذا الاتجاه يعبر عن رغبة الكونجرس في الحيلولة دون تكرار أخطاء شهدتها مرحلة الحرب العالمية الثانية[2].

ب: وزارة الدفاع: أدى قانون الأمن القومي لعام 1947عملياً إلى إعادة تنظيم فروع القوات المسلحة، حيث تم دمج ما كان يُسمى وزارة الحرب ووزارة البحرية بمسمى جديد هو وزارة الدفاع، إضافة إلى تشكيل وزارة لسلاح الطيران، ووضع كل الفروع تحت إدارة وزير الدفاع، إضافة لتشكيل هيئة الأركان المشتركة، ولكن تم الإبقاء على حد من الاستقلال المالي والإداري لفروع القوات المسلحة، مع تعيين سكرتير خاص لكل منها فضلاً عن رئيس الأركان. يُعد وزير الدفاع مساعد الرئيس في كل المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن القومي، ويتم استشارته في مسائل السياسة العليا . لم يؤدي انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو إلى حدوث تغيير في الدور الأساسي لوزارة الدفاع، فقد استمرت الوزارة في توفير القوات العسكرية المطلوبة لمنع الحرب وحماية أمن الولايات المتحدة وحلفائها . وعلى الجانب الآخر، فقد قامت وزارة الدفاع بتوسيع مهامها لتتضمن مجموعة من المهام غير القتالية لمواجهة القضايا التي ظهرت في أعقاب الحرب الباردة، لمنع تصاعد مشكلات الأمن القومي في المستقبل(3).

---

(1) سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ 2005، تقديم: نادية محمود مصطفي، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2013. ص 150.

2 المصدر نفسه، ص 151.

(3) رانيه محمد طاهر، السلاح النووى بين مبادئ الشرعية الدولية وحتميات القوة بواسطة، المكتب العربي للمعارف، مرجع سابق، ص 243.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ج: وزارة الخارجية:

تعد وزارة الخارجية بمثابة الجهاز التنفيذي الذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وإدارة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية على المستوى الدبلوماسي. ويوجد على رأس الوزارة وزير الخارجية ووكيل الوزارة، غير أنها تضم عدداً كبيراً من الخبراء المتخصصين، فضلاً عن جهاز تخطيط السياسة. استمرت وزارة الخارجية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة تؤدي مهمتها التي قامت بها لفترة طويلة، وهي صياغة السياسة الخارجية وتنفيذ تلك السياسة وتفسيرها، ولا يزال هناك اتفاق بين موظفي الوزارة، خاصة في السفارات الأمريكية في الخارج، على أن هذا الدور يمكن أن يتم إلى حد كبير من خلال الوظائف الدبلوماسية التقليدية المتمثلة في التمثيل والتفاوض وإرسال التقارير. كما تتولى وزارة الخارجية الأمريكية التركيز على الاهتمامات الداخلية غير السياسية ، ومن ابرز هذه الاهتمامات[1]:

1-) مساعدة الأجهزة الأمنية، خاصة الاستخباراتية، في الداخل والخارج من خلال إمدادهم بالمعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية، والجماعات "الإرهابية".

2-) إدارة برامج المساعدات الخارجية وتقديم نصائح للمواطنين في المدن الأمريكية حول كيفية تحسين البرامج التعليمية والتطعيم ضد الأمراض والتحكم في النمو السكاني والتنمية الاقتصادية بواسطة الوكالة الدولية للتنمية الدولية USAID وهي منظمة تابعة لوزارة الخارجية.

3-) أقتراح إستراتيجيات حول كيفية التعامل مع أهم المشكلات البيئية في العالم، وإلى جانب ذلك قامت بتأسيس محاور إقليمية بيئية في عدد من السفارات في الخارج، وذلك من أجل تشجيع التنمية المستدامة وقضايا الموارد الطبيعية، وبيع التكنولوجيات البيئية الأمريكية.

4-) تشجيع التجارة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، اذ تلعب وزارة الخارجية الأمريكية دور "مكتب أمريكي" للشركات التي تريد توسيع تجارتها الدولية فضلاً عن قيام الدبلوماسيين الأمريكيين بالدعاية للصادرات الأمريكية، وتشجيع إجراء تغييرات في سياسة الدول الاقتصادية عبر تشجيعها للاتجاه إلى اتباع سياسة السوق الحر، واستشارة الشركات الأمريكية بشأن السياسة الخارجية الأمريكية.

د: وزارة الأمن الداخلي:

تم إنشاء وزارة الأمن الداخلي عام 2002 وتجمع 22 وكالة فيدرالية وحوالي 180 ألف موظف، وذلك في إطار أكبر عملية إعادة تنظيم للحكومة الفيدرالية الأمريكية منذ إنشاء وزارة الدفاع بعد الحرب العالمية الثانية. تشمل وزارة الأمن الداخلي الخدمة السرية وحرس السواحل ومصلحة الجمارك ومصلحة الهجرة والجنسية وإدارة أمن النقل ووكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية ووكالات أخرى لديها مهام تتعلق بالأمن. وقد تولى توم ريدج المقرب من الرئيس جورج دبليو بوش وظيفة وزير الأمن الداخلي، حيث وضعت على

[1] احمد نوفل واخرين، الأزمة السورية في ضوء المبادرة الروسية واحتمالات الضربة الأمريكية في 2013، شهرية الشرق الاوسط، تقارير فريق الأزمات العربي، عمان، 2014. ص 32

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

عاتقه المهام المتعلقة بدمج آليات الوكالات مثل أسلوب العمل والحسابات وشؤون الأفراد وأنظمة المعلومات، بالإضافة إلى دمج ثقافة هذه الوكالات أيضاً، وقد وضع ريدج نظاماً أمنياً يرمز لحجم التهديدات الإرهابية بالألوان[1].

هـ: الكونجرس:

يقوم الكونجرس بدور مهم واساسي في عملية صنع القرار ، وذلك من خلال سلطاته في مجال التشريع والمخصصات المالية والقرارات، ففي مجال التشريع يمكن للكونجرس –عندما يحتاج تنفيذ سياسة ما – إلى إصدار تشريع ، فضلاً عن وضع التعديلات والتغييرات حسب مايراه مناسباً ، كما أن الكونجرس يمكن أن يأخذ المبادرة ويقيد من حرية تصرف الرئيس من خلال التشريع. أما بالنسبة لسلاح المخصصات المالية، فإن الكونجرس يمكنه أن يمنع جزئياً أو كلياً المخصصات الضرورية لتنفيذ سياسة معينة، وهكذا يعوق هذه السياسة أو يجعل تنفيذها ككل أمراً مستحيلاً ، كما يمكن للكونجرس أن يدخل تعديلات على مشروعات المخصصات المالية سواء بإضافة نفقات أخرى لم تذكرها السلطة التنفيذية أم بتخفيض النفقات المقترحة. ويمكن للكونجرس أيضاً أن يصدر قرارات تُعبر عن مجلسيه أو أحدهما، وعلى الرغم من أن مثل هذه القرارات لا يكون لها أثر ملزم، فإنها تعبر عن تفضيل الكونجرس لسياسات معينة، وتشير إلى نوع السياسات التي يمكن أن يوافق عليها الكونجرس عندما يطلب منه أن يمارس دوره عن طريق التشريع أو المخصصات المالية [2].

و: وكالة الاستخبارات الأمريكيةCIA نص قانون الأمن القومي الأمريكي الصادر عام 1947 على تشكيل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي آي إيه"، تطويراً لمكتب الخدمات الاستراتيجي ة (OSS) الذي كان قائماً في فترة الحرب العالمية الثانية، وكانت ميزانية مكتب الخدمات الاستراتيجي ة تحت سيطرة وزير الخارجية، وتم تحويل معظم ميزانية الاستخبارات العسكرية والمدنية إلى سيطرة وزير الدفاع وإبقاؤها سرية. وقد ظلت وكالة الاستخبارات الأمريكية محور المجموعة الاستخباراتية الأمريكية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وتضم تلك المجموعة ثلاث عشرة منظمة تنفيذية فرعية وفقاً لما حدده قانون الأمن القومي الصادر في عام 1947. إن وكالة الاستخبارات الأمريكية هي وكالة مستقلة صُممت لجمع المعلومات المتعلقة بالأمن القومي وتحليل تلك المعلومات ونقلها إلى مجلس الأمن القومي، اما مصدر المعلومات التي تقدمها وكالة الاستخبارات الأمريكية لصانعي القرار فهم موظفوا الوكالة وبيروقراطيات أخرى متعددة، والوكالة مسؤولة عن تقييم المعلومات القادمة من المنظمات الفرعية ودمجها، وتقوم الوكالة بتشغيل الأدوات التقنية لجمع المعلومات مثل الأقمار الصناعية وطائرات التجسس، كما تقوم باستخدام العملاء للحصول على المعلومات بطريقة سرية.

[1] احمد نوفل واخرين، ، مرجع سابق ص 32.

[2] المصدر نفسه، مرجع سابق ص 33.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وعلى الرغم من تلك المهام المستمرة، فقد فقدت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عدداً من مهامها. وعلى سبيل المثال، فقد تم في عام 1992 إجراء تعديل على قانون الأمن القومي الصادر عام 1947، وذلك لإجبار وكالة الاستخبارات الأمريكية على تقديم ما تجريه من تحليلات إلى الكونجرس، كما كان يحدث مع البيت الأبيض.

3 : مكانة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في التخطيط الاستراتيجي أعقاب أحداث سبتمبر

انطلقت إدارة بوش الأبن في تصورها حول أولويات الأمن القومي في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001من أن على الولايات المتحدة الأمريكية مسؤوليات كبيرة بإعتبارها القوة الأعظم في العالم، وقد قاد هذا التصور إدارة بوش لإعادة التفكير في معنى الأمن القومي الأمريكي وذلك في إطار عملية التخطيط الاستراتيجي قريب وبعيد المدى وحسب المستجدات الدولية [1].

أ: الموضوعات الرئيسية للأمن القومي التي تمت إعادة تعريفها:

تضمنت الموضوعات الرئيسة للأمن القومي التي تمت إعادة تعريفها خمس موضوعات أساسية، وهي[2]:

1-) إعادة تعريف جغرافية الأمن القومي:

كانت جغرافية الأمن القومي في الماضي يتم تعريفها من خلال الحدود مع الدول الأجنبية، أما اليوم فإن حدود الأمن القومي يمكن أن تكون في أي مكان في العالم. إن التأثيرات الناجمة عن إعادة التعريف تلك طالت كل مؤسسة أمن قومي في الإدارة الأمريكية، كما يظهر من التحول الكبير الذي طال الفرع التنفيذي للإدارة، مع إنشاء وزارة للأمن الداخلي، وإعادة تنظيم مكتب التحقيقات الفيدرالي بهدف التوسع في نشاطه، بالإضافة إلى مراجعة لأداء أجهزة الاستخبارات، وإنشاء قيادة جديدة موحدة، وإعادة هيكلة لوزارة الدفاع، وايضاً حدث تغيير في العلاقات الأساسية بين الأجهزة الأمنية على مختلف المستويات، ما أدى إلى تحطم الإطار المعرفي الأساسي الذي نشأ عليه نظام الأمن القومي في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين. لقد أثرت إعادة التعريف الجغرافية للأمن القومي بعمق على الأجندة الكلية للسياسة الخارجية الأمريكية مادى الى تغيير واضح في الخطط الاستراتيجية الأمريكية وبالتالي تغيرت عملية صنع القرارات السياسية الأمريكية حسب المستجدات على الساحة الدولية .

2-) **إعادة تعريف الصلة بين المبادئ والقوة:** تطورت الصورة التقليدية للمصالح الأمريكية أثناء وفيما بعد الحرب العالمية الثانية بين الواقعية والمثالية. فالواقعية عُرفت بتركيزها على حسابات القوة، في حين ركزت المثالية على المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان ومشكلة الفقر العالمية، والجوانب الأخرى ذات الصلة بالرخاء الإنساني.

---

[1] رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة: دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص176.

[2] رياض الصمد، ، نفس المصدر السابق، ص179.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اما في إدارة جورج دبليو بوش فقد تم الدمج بين القوة والمبادئ، وهو الدمج الذي أصبح له تأثير على توجه السياسة الخارجية ولغة الخطابات السياسية للادارات الأمريكية المتعاقبة فيما بعد.

إن مفهوم الإدارة الأمريكية بالعمل على التوصل إلى توازن قوي يعطي الأفضلية للحرية، كما أشارت إلى ذلك إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، يُخضع حسابات القوة إلى القدرة على دعم المبادئ التي تؤثر على العلاقات بين الدول والأوضاع داخلها ولذلك أكدت الإدارة على كل من القوة، والاستعداد للتمييز بين الجيد والسيئ، والصواب من الخطأ [1].

3-) إعادة تعريف هيكل الأمن الدولي:

يوجد سبب آخر للتفكير الجدي بشأن مركزية البعد الأخلاقي في إعادة تعريف هيكل الأمن القومي الأمريكي يتمثل في الطريقة التي حاولت من خلالها إدارة بوش أن تحدث تكاملاً بين المبادئ العالمية وسياسات القوى في العالم ، اذ كان هيكل السياسة العالمية يتم تعريفه من خلال التنافس بين القوى الكبرى. ورأت إدارة بوش أن من الممكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بصياغة أجندات فعالة للتعاون مع كل مركز أساسي للقوى العالمية مبنية على درجات غير عادية من الاتفاق حول المبادئ الأساسية في تنظيم المجتمع.

4-) إعادة تعريف التعددية:

واجهت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية معضلة تتمثل في الاختيار بين الانفرادية والتعددية، اذ اصبح راعي البقر المتوحش في مواجهة الدبلوماسي المتعاون. ورأى أنصار إدارة بوش أن كل ما تفعله الإدارة الأمريكية في العالم يتم بصورة تعددية. ويشمل ذلك سياسات الإدارة الأكثر أهمية، بما فيها السياسات ذات الصفة العسكرية، كما اتضح في الحرب العالمية على الإرهاب، والتي تمت إدارتها من خلال شبكة من التعاون الدولي بين الحكومات، كما حصل في الحملة العسكرية على أفغانستان والعراق .

5-) إعادة تعريف تهديدات الأمن القومي بأخذ البعد الزمني في الاعتبار:

كانت التهديدات في الماضي تظهر ببطء، وبشكل يمكن رؤيته غالباً من خلال تكوين الجيوش وتجهيزها للقتال، وقيام العدو باستعدادات مماثلة. وكانت التهديدات الأكبر تأتي من دول كبيرة قادرة على تشكيل وتجهيز جيوش كبيرة ، وبالمقابل تواجه هذه الدول خطر التعرض لخسائر كبيرة من جراء الحروب لذا تم تطوير مبدأ الردع في العصر ما قبل النووي، ثم في العصر النووي.

أما في عالم اليوم، فإن التهديدات اصبحت تظهر في وقت أسرع، ولم يعد مصدر التهديدات يأتي بالضرورة من الدول الكبرى، ومن هنا جاءت فكرة الهجوم الوقائي والاستباقي لإدارة بوش كمبدأ إستراتيجي عسكري يلاءم وفقاً لتصور مسؤولي الإدارة الأمريكية ظروف القرن الحادي والعشرين وكان الانتقاد الأساسي لإستراتيجية بوش المتعلقة بالضربة الوقائية يتمثل في أن من الأفضل الانتظار حتى

[1] رعد مجيد الحمداني، قبل أن يغادر العراق التاريخ، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص54.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تكون التهديدات واضحة على النطاق العالمي ليمكن صياغة اتفاق حولها، وبالتالي يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة للقضاء عليها.

ويرى المؤيدون أن احتمال حصول عدو على أسلحة دمار شامل قد يحدث بسرعة، وبالتالي لا يمكن الانتظار حتى تكون التهديدات ملحة، وبالتالي قد يكون من الصعب أو من المستحيل تدارك الخطر.

2: الأهداف الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي:

ركزت إدارة بوش خلال المراحل الأولى من إعلانهم الحرب على ما يُسمى بالإرهاب على مهام محددة وضعوها لأنفسهم، وهي هزيمة طالبان وإزاحة القاعدة عن أفغانستان، وبحلول عام 2002 ، كانوا قادرين على التحرك نحو هدف أكبر لا يقتصر على استهداف دولة أخرى أو جماعة إرهابية ، وكانوا يستعدون لشن حملة جديدة مهدوا لها في الأعلام مع وضع خطط أستراتيجية جديدة ، اذ كانت أحداث 11 سبتمبرهي البداية لإجراء تغييرات واسعة ومستمرة في المبادئ التي توجه المخطط الاستراتيجي والسياسة الخارجية الأمريكية. حيث كانوا مقتنعين بأن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت حقبة جديدة تحتاج إلى خطط استراتيجية تتناسب معها ، وهو ماحصل في فترات سابقة لقادة مثل مستشار وزارة الخارجية جورج كينان وهاري ترومان ووزير خارجيته دين اتشيسون، وهم مجموعة من الرجال الذين صاغوا سياسة خارجية جديدة ومجموعة جديدة من الأفكار لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على التعامل مع الاتحاد السوفيتي في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية[1].

وقد ساهمت احداث ال11 سبتمبر في مراجعة الافتراضات التي حكمت الأمن القومي لعدة عقود والتسريع من رغبة الإدارة الأمريكية لإعادة النظر في أفكار الحرب الباردة، اذ خلقت تلك الأحداث مناخاً جديداً جعل الإدارة مستعدة لإعادة النظر في المعتقدات الأساسية التي وجهت الأمن القومي الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية، ففي زيارته لبرلين تساءل نائب وزير الدفاع الأمريكي بول ولفويتس: "لماذا نحن لا نزال ملتزمين بمفاهيم الحرب الباردة المتعلقة بالردع على الرغم من مرور اثني عشر عاماً على انهيار حائط برلين". أما كوندوليزا رايس، فقد ذكرت في حديث لها احتوى على نقد ذاتي لعقلية الحرب الباردة لديها: "لقد كنت متخصصة في الشؤون السوفيتية، وكنت أدافع بشدة عن الحد من التسلح وكنت مؤمنة بهذا الموضوع"[2].

وفي ديسمبر 2001، أخذت الإدارة الأمريكية الخطوة الأولى الأكبر في التخلي عن القواعد والقيود التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة عندما أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة الأمريكية ستنسحب من معاهدة الحد من الصواريخ البالستية لأن هذه الاتفاقية كُتبت في زمن مختلف لمواجهة عدو

---

[1] ستار الجابري وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص77.

[2] المصدر نفسه، ص79.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مختلف. وقد كانت هناك إشارات مبكرة في إدارة بوش بأن الدفاع الصاروخي مثل وجهاً واحداً فقط لتغيير أوسع في التخطيط الاستراتيجي ، ففي أوائل عام 2002، سلم البنتاجون للكونجرس وثيقة مصنفة تُدعى "مراجعة الحالة الأمنية" وفي هذه الوثيقة طلبت الإدارة الأمريكية تطوير أسلحة نووية جديدة أصغر حجماً، ويمكن استخدامها ليس فقط تجاه القوى النووية الكبرى مثل روسيا والصين، وإنما أيضاً ضد العراق وكوريا الشمالية وإيران وسوريا وليبيا. كان تحرك إستراتيجية بوش الجديدة يهدف إلى نقل هدف الاستراتيجي ة النووية الجديدة من الدفاع والردع إلى شن حرب قتالية، حيث يمكن وفقاً لما جاء في هذا التقرير استخدام أسلحة نووية ضد إمدادات العدو من الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية، يمكن استخدامها رداً على هجوم من العراق على (إسرائيل) أو أي من جيرانه، أو حدوث هجوم من جانب كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، أو في حالة حدوث مواجهة عسكرية حول وضع تايوان. وقد كانت الإدارة الأمريكية تفكر في الدور الذي يمكن للأسلحة النووية الأمريكية أن تلعبه في الصراعات المستقبلية ، حيث اعتبرت أن الإرهابيين الذين قاموا بهجمات 11 سبتمبر لم يتم ردعهم عن القيام بتلك الهجمات بفعل الترسانة النووية الأمريكية، فالردع، وهو العنصر الأساسي في الاستراتيجي ة العسكرية الأمريكية لم يعد مفهوماً مفضلاً، فقد انجذبت الإدارة نحو إستراتيجيات ركزت على العمل العسكري الهجومي[1].

وكما قال رامسفيلد فإن "الدفاع ضد الإرهاب والتهديدات البازغة في القرن الحادي والعشرين يتطلب نقل الحرب إلى العدو، وذلك على اعتبار أن أفضل دفاع، وقد يكون الدفاع الوحيد، هو الهجوم الجيد".

وقد كان الرمز الأساسي في هذه التغييرات المفاهيمية هي كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي، على الرغم من وجود رموز أكبر منها سناً في دوائر الإدارة الداخلية، مثل تشيني وباول ورامسفيلد، ولكن كان لـ رايس أهمية كبيرة من عدة نواح، فمن بين المسؤولين الكبار كانت هي الأكثر قرباً من الرئيس، وعندما كانت تحدث خلافات بين وزارتي الدفاع والخارجية تتسبب في أن ينصح رامسفيلد بوش باتباع سياسة معينة، في الوقت الذي ينصح فيه باول باتباع سياسة مغايرة، فإن رايس هي التي كانت تساعد الرئيس على اتباع سياسة ما، فقد عملت على الحدود المشتركة بين الرئيس ومستشاريه من جانب، وفريق السياسة الخارجية من جانب آخر. وقد جسدت رايس التحول الفكري العميق من إدارة بوش الأولى إلى الإدارة الثانية، وتم النظر إليها على أنها وريثة تقاليد السياسة الخارجية لهنري كيسنجر وبرينت سكوكروفت. فعندما كانت رايس أستاذة للعلوم السياسية في جامعة ستانفورد أثناء إدارة جورج بوش الأب، كانت تؤيد مبدأ الواقعية القائم على الاعتقاد في سياسة خارجية متشددة مبنية على المصالح القومية ودبلوماسية توازن القوى خلال الحملة الرئاسية لعام 2000. كما كانت رايس تدافع خلال الشهور الأولى

[1] احمد شكارة، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الإستراتيجية الإقليمية، سلسلة محاضرات الإمارات، ع (96)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص145.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لبوش في السلطة عن رؤية حديثة معدلة لنفس تلك التقاليد الواقعية. وذهبت رايس إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية يجب أن تركز على الدول الأكبر والأكثر قوة خاصة الصين وروسيا، ويجب أن تتجنب التورط في مشروعات بناء الدولة ولا يجب أن تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية جيشها للعب دور الشرطي في العالم فهذا التعريف الواسع للمصلحة القومية يمكن أن تكون له آثار عكسية، لأن الآخرين سيدعون لأنفسهم السلطة ذاتها. نظرت رايس إلى مهمة فريق الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر على أنها مهمة تاريخية بالمقارنة بحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالولايات المتحدة الأمريكية في رأي رايس لا تحارب الإرهاب فقط، وإنما تؤسس نظاماً عالمياً جديداً، مستغلة مرحلة السيولة التي كان النظام الدولي يمر بها منذ انهيار القوة السوفيتية، واختلف تعامل الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع تلك القضية[1].

وعلى الرغم من أنه في النصف الثاني من عام 1991، بدا من غير الممكن هزيمة الرئيس جورج بوش الأب سياسياً، ففي أعقاب حرب الخليج الثانية بلغت نسبة الموافقة عليه 90%. وعلى الرغم من ذلك فقد حدث تحول في الشهور التالية بسبب المشكلات التي واجهت الاقتصاد الأمريكي في تلك الفترة، والتي جعلت الناخب الأمريكي يعتقد أنه على الرغم من أن بوش أثبت قدرته على أن يكون قائداً عالمياً فعالاً، فإنه لم يستطع إثبات أن المشكلات والقضايا الداخلية، خاصة الاقتصادية منها، تحظى بنفس القدر من الاهتمام لديه، ما أدى لخسارته وفوز المرشح بيل كلينتون الذي أعطى اهتماماً أكبر في حملته الانتخابية للقضايا الاقتصادية. ومن هنا كان تركيز كلينتون، خلال فترتي حكمه، على الداخل الأمريكي، خاصة القضايا الاقتصادية، والتركيز على القوة الناعمة فيما يتعلق بعلاقات الولايات المتحدة الخارجية [2].

أما إدارة جورج دبليو بوش، فقد سعت إلى استغلال أحداث 11 سبتمبر لتكريس التحول في النظام الدولي من خلال استخدام القوة العسكرية، وقد حذر بوش في حديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من أن الإرهابيين كانوا "يسعون للحصول على أسلحة دمار شامل، وهي الأدوات التي تمكنهم من تحويل كرههم إلى هولوكست"، وفي 29 يناير 2002، أخذ بوش الخطوة الثانية في إعادة توجيه الحرب على الإرهاب، ففي خطاب "حالة الاتحاد" فاجأ بوش الأمريكيين والعالم بالادعاء باتهام ثلاث دول هي العراق وإيران وكوريا الشمالية أطلق عليها "محور الشر" بالسعي إلى تطوير أسلحة دمار شامل، واعتبر أن بإمكان هذه الدول أن تعطي هذه الأسلحة إلى الإرهابيين.

---

[1] احمد شكارة، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الإستراتيجية الإقليمية، سلسلة محاضرات الإمارات، مرجع سابق، ص145.

[2] حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، (القاهرة)، 2002، ص156.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وبهذا حولت الإدارة الأمريكية خلال فترة تقل عن خمسة أشهر الانتباه فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب من الانتقام من مدبري هجمات 11 سبتمبر إلى إيقاف الإرهابيين عن الحصول على أسلحة دمار شامل ومنع الدول من إمداد الإرهابيين بهذه الأسلحة، وتركيز الانتباه على دول محور الشر وبرامجها النووية، وهو ماجعل الولايات المتحدة الامريكية تحصل على الشرعية الدولية والتعاطف الشعبي في حربه على (الأرهاب) .

الخاتمة:

تطرقنا في بحثنا هذا لتفصيل التجربة الأمريكية في مجال التخطيط الاستراتيجي ودوره في صنع القرار مع التطرق الى مواضيع اخرى ذات صلة بموضوع بحثنا كصناعة قرار السياسة الخارجية والأمن القومي وتغير نمط التخطيط الاستراتيجي بعد احداث 11 سبتمبر والاستجابة السريعة من الإدارة الأمريكية أنذاك لأستثمار هذه الأحداث في تحقيق اهدافها على الساحة الدولية ومحاربة اعدائها ، وهذا ما حصل بالفعل ، اذ شنت الولايات المتحدة الأمريكية اكثر من حرب بحجة محاربة الإرهاب والرد على منفذي هجوم الحادي عشر من سبتمبر 2001 وحصدت تضامن الشعوب والدول المتقدمة معها نظراً لأن الخطاب السياسي الأمريكي تحول لمحاكاة مشاعر الشعوب والدول الخائفة من شن هجمات مماثلة للارهابيين عليهم .

كما تطرقنا الى دراسة سياسة الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، والعناصر الأساسية التي تساعد على فهم تلك السياسة وشرحها وتقييمها، كالقيم والمصالح القومية الأمريكية، والبيئتين الدولية والمحلية، بالإضافة إلى أبعاد سياسة الأمن القومي الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، والهياكل والعمليات المتعلقة بصنع القرار والمؤسسات المسؤولة عن صنع قرار الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية.

في نهاية البحث تجدر الإشارة الى ان التخطيط الاستراتيجي الأمريكي هو تخطيط منظم ومدروس على مستوى من الدقة وقابل للاستجابة لأي تطورات على المستوى المحلي والدولي وهو ما كان له عظيم الأثر في صناعة القرار الأمريكي وبالخصوص في مواضيع الامن القومي والسياسة الخارجية .

الأستنتاجات :

1. تساعد عملية التخطيط الاستراتيجي الدول على صياغة نواياها واهدافها الحيوية والتعبير عنها وتنفيذها بوضوح، كما تساعد على إقامة أسس ثابتة لعملية صنع القرار في الدولة، ثم تنسيق ما ينتج عنها من قرارات على مختلف الاصعدة الداخلية والخارجية.
2. اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بمفهوم التخطيط ، اذ أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية مجموعة تخطيط السياسة الخارجية سنة 1947 للتعامل مع متغيرات ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

،وسرعان ما امتدت هذه التجربة إلى وزارات الخارجية في الدول الأخرى، واليوم يوجد في الولايات المتحدة الامريكية ما يقارب (2000) مؤسسة بحثية تمارس عملية التفكير الاستراتيجي وتقدم خيارات متنوعة لصناع القرار من أجل الحفاظ على المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية ، وصيانة أمنها القومي.

3. تساعد عملية التخطيط الاستراتيجي صناع القرار من السياسيين والقادة العسكريين ، في ممارسة أدوارهم ومواجهة مسؤولياتهم بشكل أفضل نظرا لما تنطوي عليه من توزيع دقيق للمهام والصلاحيات والواجبات والمسؤوليات، كما بإمكانها أن تساهم في تعزيز العمل الجماعي، واكتساب الخبرات للوحدات القرارية في الدول.
4. ساهمت احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001في مراجعة الافتراضات التي حكمت الأمن القومي لعدة عقود والتسريع من رغبة الإدارة الأمريكية لإعادة النظر في أفكار الحرب الباردة، اذ خلقت تلك الأحداث مناخاً جديداً جعل الإدارة مستعدة لإعادة النظر في المعتقدات الأساسية التي وجهت الأمن القومي الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية.
5. تم التحقق من صحة فرضية البحث والتي مفادها " ان الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من اهم الدول التي تبنت التخطيط الاستراتيجي كعامل مهم واساسي في صناعة واتخاذ القرارات السياسية وعملت على انشاء ودعم مراكز بحثية مختصة بوضع الخطط الاستراتيجية ورفد صانعي القرار بها ماساهم في وصول الولايات المتحدة الأمريكية لقمة الهرم الدولي "

المقترحات :

1. يقدم البحث توصيات لتعزيز التخطيط الاستراتيجي كأداة أساسية في تحسين الحوكمة واتخاذ القرار الفعّال في الدول والأستفادة من التجربة الامريكية في هذا المجال .
2. على الدول النامية ان تعير اهتماماً اكبر لعملية التخطيط الأستراتيجي الذي يحقق المكانة المرموقة للدولة في النظام الدولي من خلال أسرع الطرق وأقل التكاليف ، وضرورة مأسسة عمليات التفكير والتخطيط الاستراتيجيتين، من أجل تنظيم عملية التخطيط جهداً وفكراً وأداءً.
3. ان تخطيط السياسة الخارجية يفترض وجود مساحة من القدرة على التحرك والمناورة الميدان الدولي، وتوافر القدرة على الاختيار بين بدائل متعددة، بينما تؤدي حالة التبعية الاقتصادية إلى الاعتماد الاقتصادي الأحادي على القوة الخارجية وامتلاك تلك القوى لأدوات التأثير على الدولة التابعة اقتصادياً، مما يضعف التخطيط الحقيقي، من ناحية أخرى فإن الدول النامية تتميز بضعف بنيوي للمؤسسات القادرة على جمع وتحليل المعلومات وصياغة خطط بديلة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

4. تتطلب عملية التخطيط الاستراتيجي الناجح والفعال ، ثلاث متطلبات، أولها الإدراك المبكر لصناع القرار بضرورة التخطيط الاستراتيجي ، وثانيهما وجود الرغبة والاهتمام اللازمين لعملية التخطيط، وثالثها وجود الوقت الكافي لدى صناع القرار للتفرغ من اجل عملية التخطيط، إضافة إلى ذلك توافر الموارد المادية والمعنوية اللازمة لهذه العملية.

References:

1. Ahmed Shakara, the war of the United States of America on Iraq and its regional strategic implications, Emirates Lecture Series, P (96), Emirates Center for Strategic Studies and research, Abu Dhabi, UAE, 2005.
2. Ahmed Mohammed Omar Madani, American-Iranian relations and their impact on the internal Palestinian situation (2006-2009) unpublished master thesis in political science, Al-Azhar University, Palestine, 2010.
3. Ahmed Nofal and others, the Syrian crisis in the light of the Russian initiative and the prospects of a US strike in 2013, Middle East monthly, reports of the Arab Crisis Group, Amman, Jordan, 2014.
4. Ayman Yousef, Iran in American strategic calculations: from double containment to the new Middle East, Journal of the Union of Arab Universities for Literature, Yarmouk University, Jordan, Vol.5 No. 1, 2008.
5. Jihad Odeh, introduction to Middle Eastern Strategic Studies, first edition, Arab Knowledge Bureau, Cairo, Egypt, 2014.
6. Hossam Sweilem, preventive strikes in the new American Security Strategy, Journal of international politics, issue (150), Cairo, Egypt, 2002.
7. Muhammad Jaloub and Sarah Al-Farhan, Reflections on Samuel Huntington's "The Clash of Civilizations," New Philosophical Papers, Issue (59), Canada, 2021.
8. Mustafa Al-Faqih, Strategic Planning and its Impact on the Implementation of Total Quality Requirements in University Education, Arab Journal for Quality Assurance in University Education (10), Libya, 2017
9. Nogi Mustafa, Strategic Planning as a Mechanism for Enhancing National Security, World Politics Magazine, Issue 6, 2018.
10. Rafida Al-Hariri, Educational Administration and Planning, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, 2007
11. Raneh Mohamed Taher, nuclear weapons between the principles of international legitimacy and the imperatives of force by, first edition, Arab Knowledge Bureau, Cairo, Egypt, 2014 .
12. Rahman Abdul-Hussein al-Daher, American strategic options towards the Iranian nuclear program, Journal of the Faculty of political science, Mustansiriya University, Baghdad, Iraq, 2014.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

13. Rahma Zaibi, The Impact of Strategic Planning on the Performance of Algerian Higher Education Institutions from the Perspective of the Balanced Scorecard, Master's Thesis, University of Mohamed Khider, Biskra, Algeria.
14. Raad Majid Al-Hamdani, before he left Iraq history, first edition, Arab House of Sciences, Beirut, Beirut, Lebanon, 2007.
15. Sattar al-Jabri et al., American strategy in Iraq and its implications, Center for International Studies, University of Baghdad, Iraq, 2008.
16. Samah Abdel Sabour Abdel Hay, the smart power in foreign policy: a study in the tools of Iranian foreign policy towards Lebanon since 2005, presented by: Nadia Mahmoud Mostafa, Bashir house for Culture and Science, Cairo, Egypt, 2013.
17. Sabri Samira, the prospects for the outbreak of war in the Middle East, First Edition, Center for Middle East Studies, Amman, Jordan, 2011
18. Sayed Mohamed Gad El Rabb, Strategic Planning: A Method for Achieving Competitive Excellence, Dar El Fajr for Publishing and Distribution, Cairo, 2016
19. Essam Noman, the Arabs and the world after September 11, "developments in the states and their Arab implications", second edition, Center for Arab unity studies, Beirut, Lebanon, 2004.
20. Mohamed Gamal Mazloum, Mamdouh Hamed Attiya, the nuclear conflict on the Asian continent, first edition, academic library, Cairo, Egypt, 2010.
21. Mohammad Taleb Hamid, Iranian-American relations agree or cross, first edition, Dar Al-Arabi publishing and distribution, Cairo, Egypt, 2016.
22. Murfak Muhammad Al-Damour, Strategic Planning for Human Resources in the Public Sector, Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution, Jordan, 2011.
23. Nasir Matar Al-Zubaidi, United States Department of International Crisis, first edition, Dar Al-Jinan publishing and distribution., Jordan, 2011.
24. Nabil Fahmy, US National Security Strategy and the Middle East, Future for Advanced Studies and Research, Cairo

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0